

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٤٢

الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1533151 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع المجلس خلال هذه الجلسة، إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسفيرة ريموندا موروموكايته، الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: شكرا على إعطائي هذه الفرصة لإطلاعكم على أبرز التطورات في اليمن، اليمن الحبيب يحترق واليمنيون في حالة كارثية، وطن ينزف ومدن تنهار، والمواطن اليمني محروم من أبسط حقوقه وعالق بين نزاعات سياسية ومعارك أمنية لا ترحم.

وفي أول كلمة ألقيها أمام هذا المجلس، أعلمتكم بخطة الأمين العام لإجراء محادثات سلام بين الفرقاء في النزاع في جنيف. هذه المحادثات، ورغم قدرتها على تقديم أفكار قيمة للمستقبل، لم تنجح في الحد من العنف الذي يعاني منه الشعب اليمني، حيث أن الفرقاء لم يتمكنوا حتى من الالتقاء وجهاً لوجه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن محاولات المحادثات الأولية قد مضى عليها أكثر من خمسة أشهر. وبعدما قمت الشهر الماضي بإعلام المجلس بنيتي عقد محادثات في الأسابيع اللاحقة، فإذا بهذه المحادثات تلغى مرة أخرى مع المطالبة بشروط إضافية.

إن إضاعة هذه الفرص، تضع حملا كبيرا على كاهل اليمنيين وتؤثر على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وتتركهم يتخبطون في دائرة العنف والحرمان. وأعود الآن لأكرر مرة جديدة أن الجماعات المتطرفة تستغل النزاع، والفراغ الذي يترتب عنه. إن قسما كبيرا من المجتمع الدولي رأى في عودة الحكومة الشرعية إلى عدن بادرة أمل في المستقبل، وكنا نأمل أن تحمل عودة الحكومة الشرعية السلم والأمان لكي تتمكن من تقديم الخدمات الأولية والأساسية، إلا أنه وللأسف الشديد لم تجر الرياح كما تشتهي السفن، فقد استهدفت الجماعات المتطرفة مقر الحكومة في عدن، وأدت إلى مقتل العديد من المدنيين، وإصابة بعض القيادات، مما أجبر الحكومة على مغادرة المقر، ريثما يتم اتخاذ تدابير أمنية إضافية. كذلك، استهدف انتحاريون مسجدا في صنعاء الشهر الماضي، مما تسبب في وفاة قسم كبير من المصلين في عيد الأضحى، وكم من المؤسف أن يصبح استهداف المساجد في اليمن، هذا البلد المعروف بإيمان أبنائه وانفتاحهم على الآخر، أمرا متكررا. وكلما طالت الحرب، كلما توسع وجود المتطرفين الذين يستغلون فوضى النزاع، وتوفر السلاح مما يقوي نفوذهم ويسهل عملياتهم. وليس حال اليمنيين سوى جزء من حال اليمن، فهذا الشعب الذي عرف بكرمه وشيمه وقيمه الإنسانية، يعاني من تدهور الحالة الإنسانية، ويدفع المدنيون فيه ثمنا نزاعات سياسية قتل فيها بعضهم، وجرح خلالها البعض الآخر، ولا يزال القسم الأكبر منهم مهجرا داخل بلده، ويبحث عن سكن آمن وغذاء ودواء.

فبحسب أحدث تقرير صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ٢١ مليون يمني، أي ٨٠٪ من

السكان بحاجة لمساعدات إنسانية. ٢٠ مليون لا يتمكنون من الحصول على مياه صالحة للشرب وعدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ طفل. كيف لا ونيران الحرب تتصاعد من كل مكان؟

فقد تم استهداف حفلي زفاف في الشهر الماضي مما أدى إلى وفاة أكثر من مئة شخص، بينما المناطق المأهولة بالمدنيين في تعز وغيرها من المدن تتعرض لقصف متواصل.

مدينة تعز، التي كانت ولسنوات عاصمة اليمن الثقافية، في وضع أسوأ من السيئ إذ أصبحت أرضها ساحة معارك تصل الليل بالنهار وسكانها ينازعون.

أما المساعدات الإنسانية والتي من المفروض أن يتم نقلها بحرية، فإنها تمنع من الوصول إلى سكان تعز مما يؤدي إلى نقص خطير في الأدوية والمواد الأولية، إضافة إلى إعاقة إدخال الوقود إلى المدينة مما حرم قسما كبيرا منها من الماء وهذا يشكل خطرا إضافيا على صحة سكان المنطقة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعرض للشحن التجاري يؤثر بشكل مباشر على اليمن واليمنيين. فالوقود أساسي للتنقل وللخدمات الاستشفائية ولضخ المياه التي لا زالت مناطق عدة في اليمن محرومة منها. وبحسب التقرير نفسه أيضا، فإنه تم السماح خلال شهر أيلول/سبتمبر بإدخال فقط ١٪ من استهلاك الوقود الشهري. ولا بد من التوضيح هنا إلى أنه يوجد حاليا عدد من خزانات الوقود في الحديدة، ونأمل أن تخفف هذه المبادرة الإيجابية من المعاناة الكبيرة التي يمر بها البلد.

وفي الحديث عن الشأن الإنساني، نحيي جهود كل من ساهم ويساهم في التخفيف من صعوبة تحديات الشعب اليمني، وتحديدا الناشطين في الحقل الإنساني والمنظمات الإنسانية، الذين يعملون في ظروف شاقة حتى أن البعض منهم قد خسر حياته. تحية إكبار لهم ولعطاءاتهم.

بالرغم من مأساوية الوضع في اليمن، أنا حريص على التحدث عن بعض العوامل التي تبعث الأمل بمستقبل أفضل لليمن واليمنيين. فلقد شاركت مؤخرا في منتدى نظمته منظمة الأمم المتحدة للمرأة في لارنكا بقبرص بالتعاون مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن ومكتبي. جمع المنتدى نساء من مختلف المناطق والانتماءات اليمنية ليعكس صورة عن تنوع الانتماءات السياسية.

فبالرغم من التفاوت الملحوظ في النظرة إلى أسباب الحرب، كان الإجماع على أن مناقشة الاختلافات تتم من خلال حوار وطني سلمي. فقد طالبت السيدات بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع الإنساني، وتخطي كل من يعيق وصول المساعدات الإنسانية وتأمين المواد الغذائية عبر الحدود وفي الداخل اليمني بالإضافة طبعا إلى حماية المدنيين من كل أشكال العنف. كما طالبن جميع الفرقاء في النزاع بالعودة إلى طاولة المشاورات للتوصل إلى حل سلمي.

فهذه السيدات، سوف تشكل معا تحالفا نسائيا من أجل الأمن والسلام. وأنا سأسعى جاهدا للتعاون معهن ومع مجموعات أخرى من المجتمع المدني حتى يكون صدى صوتهن بناء وفعالا في إنهاء الأزمة اليمنية والعودة إلى حوار سلمي سياسي.

في آخر لقاء لي معكم في هذا المجلس، أعلنت عن اقتراب موعد جلسات تشاورية تجمع الحكومة اليمنية بمعارضيها. إلا أن الموعد تأخر مع مطالبة الحكومة بإعلان واضح بقبول الحوثيين بالقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لقد بقيت على تواصل مع الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام لحثهم على قبول القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) كركيزة للمفاوضات تخرج اليمن من النزاع. ولم يطل الوقت حتى أعلن الحوثيون والمؤتمر الشعبي العام عن التزامهم بتطبيق القرار

٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يتضمن التفاوض على الانسحاب من المدن الرئيسية في اليمن وتسليم السلاح إلى الحكومة.

لقد عدت مؤخرا من جولة جديدة في الشرق الأوسط أطلعت فيها الحكومة اليمنية في الرياض، والقيادة في المملكة العربية السعودية على أبرز المستجدات وعلى نتائج مباحثاتي مع الحوثيين. وكانت لي لقاءات مماثلة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة مع معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني ووزراء خارجية المملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة. كما قمت بزيارة خاصة إلى الاتحاد الروسي حيث أجريت لقاءات مكثفة مع سعادة السيد ميخائيل بوغدانوف، المبعوث الخاص للرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، وكذلك مع المعنيين بالشأن الإقليمي وكانوا جميعهم من الداعمين للجهود التي نقوم بها من أجل حل سياسي سلمي للأزمة اليمنية.

أنا ممتن وشاكر لكل الدعم الذي أتلقاه في المنطقة. فقد عملت في الأسابيع الأخيرة بشكل متواصل مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي معالي السيد الزياني لنؤكد للحكومة اليمنية أن الشروط التي وضعت للمشاركة في الحوار قد تم التوافق عليها.

وبناء على مساعي الحثيثة والمتواصلة مع كل الأطراف اليمنية، لقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس هادي بقبول التفاوض على أساس القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

يهمني إعلامكم أيضا أن الرئيس هادي قد أبلغ الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عن نيته بإرسال بعثة خاصة للمشاركة في المحادثات للتوصل إلى حل للأزمة بحسب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وأنا حاليا على تواصل مع كل الأطراف المشاركة للاتفاق على الزمان والمكان وآلية العمل وكلي أمل أن تكون هذه المحادثات وجها لوجه، حتى تكون الأولى من نوعها وتجمع الحكومة بالحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بداية لخارطة طريق تعيد السلم إلى اليمن وتفتح المجال لحوار سياسي سلمي يؤهل لمرحلة انتقالية جديدة.

وما اقترحته على الأطراف يعتمد على آلية تطبيق القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والتشاور على كل بند من بنوده والتطرق إلى انسحاب المليشيات من المدن الرئيسية وإطلاق سراح السجناء وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة العيار وتحسين الوضع الإنساني واستئناف حوار سياسي جامع. فهذه الخطوات من شأنها أن ترسخ توصيات الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون الخليجي.

لا شك أن هذه المباحثات سوف تشكل مرحلة مهمة في التاريخ اليمني الحديث ونأمل أن تحمل الأمل للشعب اليمني الذي عانى الكثير ولا زال يعاني. وهو الضحية الكبرى للنزاع الحاصل. فالكل الآن مدرك أن لا حلا عسكريا لهذا الصراع ووحدها مباحثات السلام تمهد لمستقبل أفضل.

إلا أن هذه المبادرة الأولية تحتاج إلى الرعاية والحماية. فمواقف الأطراف المعنية في النزاع لازالت متفاوتة. نحن نعول على دعمكم وتحفيزكم سيدي الرئيس لكل الأطراف على المضي قدما بكل ما من شأنه أن ينهي الصراع ويحمل اليمنيين إلى بر الأمان ومستقبل أفضل.

وفي الختام، أمل وشكر ودعاء. أمل في أن يكون لقاؤنا المقبل في هذا المجلس هو لإعلامكم بنتائج إيجابية للمباحثات اليمنية، شكر لدعمكم المتواصل وتعاون المجتمع الدولي ودول المنطقة. ودعاء لتوحد جميع اليمنيين من أجل مصلحة اليمن العليا أولا حتى يطوي اليمن صفحة الحرب ليفتح صفحات تشبهه تشع أملا وفخرا وريادة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موروموكاتي.

السيدة موروموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): عملا بالفقرة ١٩ (٥) من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، أتشرف بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (أنظر S/PV.7336). وهذا هو ثالث تقرير أقدمه إلى مجلس الأمن.

جدد اتخاذ القرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، تدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وذلك حتى يوم ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦. كما مدد نفس القرار ولاية فريق الخبراء حتى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أضاف مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، اسمي عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة أنصار الله الحوثية، وأحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلى قائمة الجزاءات التي أنشأتها وتحتفظ بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وجرى تحديث البيانات المتعلقة بأحمد علي عبد الله صالح بإضافة معلومات ذات صلة تفيد في الاستدلال البيولوجي والتي جمعها فريق الخبراء في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، فُرض حظر للأسلحة محدد الأهداف يرمي إلى منع القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها إلى الأفراد المعينين، أو لفائدتهم، أو لمن يعملون بالنيابة عنهم، أو بتوجيه منهم، في اليمن.

كم وسع القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات لتشمل انتهاكات حظر توريد الأسلحة وعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن أو إعاقة الحصول عليها أو توزيعها في اليمن. وقد وسع القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) نطاق ولاية فريق الخبراء لتشمل رصد تنفيذ حظر الأسلحة، وطلب إلى الأمين العام زيادة عدد أعضاء الفريق من أربعة إلى خمسة خبراء. ويهيب القرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥) بجميع الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار تقريرا عن الخطوات التي اتخذتها من أجل تنفيذ الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) تنفيذا فعليا. وحتى الآن، تلقت اللجنة ٢٠ تقريرا عن التنفيذ من الدول الأعضاء، وهي متاحة على الموقع الشبكي للجنة. والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) يطالب الدول الأعضاء بتقديم تقرير أولي إلى اللجنة عند قيامها بالتفتيش عملا بأحكام حظر الأسلحة المحدد الأهداف، يتضمن شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا تم العثور أم لا على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ويطالب كذلك هذه الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون ٣٠ يوما، تقريرا لاحقا يتضمن أي تفاصيل ومعلومات ذات صلة لم تكن مدرجة في التقرير الأولي. وقد تلقت اللجنة حتى الآن تقريرا خطيا أوليا واحدا فقط و لم تتلق أي تقارير لاحقة. وأدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم التقارير المطلوبة إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، عدلت اللجنة مبادئها التوجيهية لمراعاة الأحكام الواردة في القرارين ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). والمبادئ التوجيهية متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

لا يزال فريق الخبراء يعاون اللجنة في عملها. وفي ٢ نيسان/أبريل، عين الأمين العام أعضاء جددا في الفريق بعد توسيع نطاق ولايته، عملا بالقرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥). وعُين خبير أسلحة جديد في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ١٧ آب/أغسطس، وفي ضوء استقالة الخبير الإقليمي، عُين السيد أحمد حميش في منصب الخبير الإقليمي للفريق وتولى مهام منسق الفريق اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة خمس مرات في إطار مشاورات غير رسمية للاستماع إلى عروض من فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي (S/2015/125) وتحديث معلومات لمنتصف المدة وتحديث آخر بشأن الجوانب المالية وتلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في ولاية الفريق. واجتمعت اللجنة أيضا للاستماع إلى إحاطة إعلامية قدمها السيد عامر داوودي، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بأزمة اليمن، وشاركت في مشاورات غير رسمية مع الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح حيث استمعت إلى إحاطة إعلامية قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي. واسمحوا لي الآن أن أتكلم بالتفصيل عن المناقشات التي جرت في اللجنة.

في ٢ شباط/فبراير، ناقشت اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء واتفقت لاحقا على مسار العمل المناسب في ما يتعلق بالتوصيات الواردة فيه. وفي ١٧ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة لمناقشة تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أحاط السيد داوودي اللجنة علما بشأن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، والتي سيكون الغرض منها ضمان الامتثال لأحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بخصوص حظر الأسلحة المحدد الأهداف والمساعدة على ضمان وصول البضائع التجارية إلى اليمن، وهو أمر لا غنى عنه لإنعاش اقتصاد البلد. وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم لجهود المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية ورحبوا ببدء عمل الآلية الوشيك.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قدمت السيدة زروقي إحاطة إعلامية لأعضاء اللجنة وللفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وقد أعربت عن عميق قلقها إزاء تصاعد النزاع في اليمن وما لذلك من أثر ضار على حماية الأطفال. وأدان أعضاء اللجنة والفريق العامل بشدة الانتهاكات والتجاوزات المستمرة ضد الأطفال في اليمن، وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء تأثير تدهور الحالة الإنسانية على الأطفال. كما دعوا إلى وضع حد لجميع الانتهاكات والتجاوزات بحق الأطفال واتفقوا على ضرورة مواصلة الاهتمام بمسألة حماية الأطفال.

وفي الآونة الأخيرة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم فريق الخبراء اللجنة معلومات إلى اللجنة عن الجوانب المالية وتلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في ولايته. وأشار أعضاء الفريق إلى استمرار التحقيقات بشأن تنفيذ تجميد الأصول، فضلا عن محاولة بعض الأفراد المعينين التحايل على الآثار المترتبة على الجزاءات المحددة الأهداف. وأكدوا أيضا على ضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قدرة الفريق على التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال الوصول والسفر إلى جميع أنحاء اليمن.

وأكد أعضاء اللجنة من جديد على استعدادهم لتيسير تنفيذ عمل الفريق وحثوا الدول الأعضاء على تجميد أصول الأفراد أو الكيانات المعينين أو الأفراد أو الكيانات الذين يعملون باسمهم أو وفقا لتوجيهاتهم، أو الكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها. كما أكد أعضاء اللجنة ضرورة امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين والممتلكات المدنية، ووضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، والحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمات المعونة الإنسانية على وجه السرعة لتقديم المساعدة إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه الانتباه إلى الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية في ما يتعلق بعمل اللجنة. فقد عقدت لجنة القرار ٢١٤٠ جلسة إحاطة مفتوحة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لتزويد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلمحة عامة عن نظام الجزاءات وولاية اللجنة، ولتوفير فرصة لطرح

الأسئلة. وخلال ذلك الاجتماع، أطلع منسق فريق الخبراء الدول الأعضاء على ولاية وأنشطة الفريق. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة حوارا مع ممثلي اليمن والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تصدر اللجنة بانتظام نشرات صحفية في أعقاب أي مناقشات أو قرارات هامة. ويسعدني أيضا أن أشير إلى أن جميع تقاريري إلى المجلس يجري تقديمها في جلسات علنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية تنفيذ الدول الأعضاء الكامل لجميع تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرارات ٢١٤٠ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير ذات الصلة. وأود أيضا أن أشجع مواصلة التعاون مع فريق الخبراء، بما في ذلك من خلال تزويده بالمعلومات وتيسير زياراته إلى الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.